العزوف عن الانتخابات البرلمانية التونسية دراسة حالة انتخابات عام2022

Electoral reluctance from the Tunisian parliamentary elections Case study of the 2022 elections

نسرين أرجيلوس*
جامعة الجزائر3، الجزائر
nesrineargillos@hotmail.com

تاريخ الارسال:28 /03/ 2023 تاريخ القبول:27 /05/ 2023 تاريخ النشر:2023/06/10

ملخص:

سجلت عدد من الاستحقاقات الانتخابية التي أجريت في تونس منذ العام 2011، تراجعا ملحوظا في نسبة المشاركة، مما يشير إلى وجود عزوف انتخابي، الأمر الذي يثبت أن الحديث عن العزوف الانتخابي يعتمد على الظروف التي تدفع الناخبين إلى اتخاذ قرار مقاطعة الانتخابات، ويرجع العزوف إلى أسباب سياسية أو أمنية، وربما اقتصادية أو اجتماعية تقف وراء ذلك، وجاء تسجيل انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية 17 ديسمبر2022 ليشير إلى أن العزوف الانتخابي هو ظاهرة تعبر عن اختيارات المجتمع وحقيقة ادعاءات السلطة السياسية من جهة، ومن جهة ثانية، تعتبر كاشفة عن جدية " الانتقال الديمقراطي. وعليه تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم تجربة الانتخابات و البحث في الأسباب الحقيقية لعزوف المواطنين عن المشاركة في هذه الانتخابات، وتحديد سبل حماية الانتخابات المقبلة من خطر المقاطعة.

كلمات مفتاحية: العزوف الانتخابي. الانتخابات. تونس. الانتخابات البرلمانية. المشاركة السياسية.

Abstract:

A number of elections have been held in Tunisia since 2011 recorded a noticeable decline in the participation rate, which indicates the existence of electoral reluctance, which proves that talking about electoral reluctance depends on the circumstances that drive voters to decide to boycott the elections. The reasonsbehindreluctance can bepolitical, security, and perhaps socioeconomic, the low participation rate in the legislative elections of December 17, 2022 indicates that electoral reluctance is asociety's choices phenomenon, the truth of the claims of political power, it is if fact, questioning the seriousness of the "democratic transition".

Accordingly, this study aims to analyze and evaluate the election experience, to investigate the real reasons for citizens' reluctance to participate in these elections, and to identify ways to protect the upcoming elections from the threat of boycot..

Keywords: Electoral abstention. The election. Tunisia. Parliament elections. Political participation.

*المؤلف المرسل

مقدمة

كرست الانتخابات التشريعية التونسية ليوم17 ديسمبر2022، ظاهرة كانت ملحوظة في الحقل السياسي التونسي، وقد تجسدت هذه الأزمة عبر مختلف الاستحقاقات الانتخابية السابقة، ومن بينها انتخابات المجلس التأسيسي عام 2011 قدرت نسبة المشاركين بحوالي 52%، ثم ارتفعت عام 2014 إلى 69%، وفي أسوأ الحالات لم تقل النسبة عن 41% عام 2019. ، إلا أنه من الضروري التنويه إلى أنه لم يسبق لأي انتخابات في تونس عبر التاريخ أن تعرف نسبة مشاركة ضعيفة كالانتخابات الاخيرة التي أجريت 17 ديسمبر2022 وهي نسبة تعبر عن أغلبية صامتة عبرت عن موقفها حتى وان تم ذلك خارج صناديق الاقتراع والتزام الصمت. وعليه نطرح الإشكالية التالية

ما هي العوامل القوية التي أدت إلى آنخفاض نسبة المشاركة في الإنتخابات الأخيرة؟ وما سبب لامبالاة الشعب التونسي بصناديق الإقتراع؟

تهدف هذه الدراسة لوصف وتحليل الانتخابات البرلمانية التونسية للبحث في الأسباب الحقيقية التي تؤثر على المشاركة الانتخابية وبالتالي عزوف المواطنين عن الانتخاب ، والتعرف على أهم المشكلات التي تواجهها، وذلك في محاولة جادة لتفعيل المشاركة السياسية.

وقد ارتأينا تقسيم الدراسة إلى خمسة مباحث، المبحث الأول تعريف العزوف الانتخابي، المبحث الثاني أنواع العزوف الانتخابي، المبحث الثالث أسباب العزوف الانتخابي، المبحث الرابع طبيعة الانتخابات التشريعية التونسية لعام 2022، المبحث الخامس أسباب ودلالات العزوف الانتخابي في تونس.

أولا: تعريف العزوف الانتخابي

هو الامتناع عن المشاركة في المداولات أو التصويت في الانتخاب أو الاستفتاء. وفي تعريف أخر يعني عدم المشاركة نهائيا في أعمال المجتمع السياسي، نتيجة ضعف الاندماج الاجتماعي أو الاغتراب السياسي، وهو اتجاه يسلكه المواطنون الذين لهم الحق في الانتخاب عن قناعة نابعة من ذاتهم.[1]

وفي تعريف أخر هو ظاهرة ذات أهمية بالغة لأنه يعتبر بالمعنى الضيق قرارا متعمدا، بعدم التصويت، غير أنه أصبح يطلق على جميع من لا يقترعون لاتصافهم باللامبالاة وفقدان الاهتمام بالأمور الخارجية من نطاق الأسرة الضيق، أو أنهم يشعرون بالاغتراب في الحياة العامة، أما الذين يعتمدون الامتناع عن التصويت فهم في العادة يعبرون عن أرائهم الخاصة.[2]

وقد يبدأ العزوف الانتخابي انطلاقا من عدم التسجيل في القوائم الانتخابية ، كأولى الأشكال التي يظهر فيها، كما يمكن أن يكون عن طريق عدم الذهاب الى الانتخاب . وفي مستوى ثالث يظهر في إفساد ورقة التصويت أو ترك الظرف فارغا، وكل هذه المظاهر تعد شكلا للامتناع عن التصويت [3]

فالعزوف عن الانتخاب هو موقف سلبي يتخذه في هذا السياق الناخب ، بغرض الاحتجاج على المشاركة في التصويت، ففي الانتخابات والاستفتاءات اتخذ بعض الناخبين هذا الموقف كتعبير عن السلبية أو العزوف أو رفض المشاركة بسبب قناعة الأحزاب، أو الجماعات التي ينتمون إليها بعدم جدوى المشاركة في الانتخابات أو الاستفتاءات بدعوى تزييفها أو رفض نظامها والياتها أو شروطها المجحفة بحقهم ، وقد يحدث الرفض لأسباب متعلقة بالناخب وبرفضه للمشاركة السياسية بسبب ظروف اجتماعية مثلا.[4]

ثانيا: أنواع العزوف الانتخابي

هناك نوعين من الممتنعين عن التصويت في الانتخابات وهما:

1. العزوف العقلاني

وهو عزوف متعمد، يصدر عن المهتمين بالسياسة والمطلعين عليها، والمتابعين لأخبارها، ويعد تعبيرا سياسيا مقصودا ذو أهداف محددة، وفي هذه الحالة يعد الامتناع سلوك عقلاني يعبر عن رفض الوضع الراهن والاختيارات المعروضة.

وتجدر الإشارة إلى أن المواطن المتتنع يمتلك بطاقة الناخب ومدرك بالشأن السياسي، ومع ذلك لا يصوت لإدراكه أن الانتخابات لن تكون نزيهة وشفافة، ليقينهم بأن أصواتهم لن يعترف بها بسبب تزوير النتائج المعروفة مسبقا ، كذلك يرون أنهم لم يجدوا من بين المرشحين من يعبر بشكل مباشر عن متطلباتهم.ولهذا يعتبر امتناعهم تهديدا لفعالية العملية الانتخابية وشرعيتها.[5]

أضف الى ذلك ممتنعين محسوبين على المقاطعين نهائيا للانتخابات ، وهو ما يعرف بمذهب الامتناعية، حيث يلح أصحابه على عدم المشاركة نهائيا في المسائل الانتخابية والسياسية، ويعود ذلك لانعدام الثقة السياسية، والتهميش، والاغتراب السياسي.[6]

2. العزوف اللاعقلاني

هو العزوف عن المشاركة في الانتخابات دون مبررات منطقية، ففي هذه الحالة نجد المواطنون الممتنعون غير مهتمين بالممارسة السياسية، وهذا ما يسمى باللامبالاة. وقد لا يسجلون في القوائم الانتخابية من الأساس، ويرجع عدم الاهتمام ورفض السياسة بشكل عام، إلى الاقتناع بأن الاندماج ليست له قيمة، وعليه فان مختلف العمليات السياسية كالتصويت والانتخاب ليست سوى ممارسات صورية لا تؤثر على مضمون السياسة.[7]

ثالثا: أسباب العزوف الانتخابي

يعود عدم اكتراث الناخبين بالانتخابات، بالرغم من حملات التحسيس والرهانات الكبيرة التي تبنى عليها هذه الاستحقاقات إلى جملة من الأسباب التي يمكن إجمالها على النحو الأتي :

1. أسباب سياسية

ان العزوف الانتخابي السياسي هو تعبير عن موقف من العملية السياسية، لهذا فهو شكل من أشكال التعبئة المضادة في مواجهة التعبئة والحملة الانتخابية . ويرتكز هذا الشكل من العزوف على موقف سياسي معارض ينادي بمقاطعة الانتخابات لأسباب سياسية وأيديولوجية.[8]

وتتمثل الأسباب السياسية المؤدية للامتناع عدم ثقة الناخب من جدوى التصويت على اعتبار أن النتائج محسومة من قبل مما يتسبب في ضياع أصواتهم.عدم ثقة الناخبين بمفوضية الإنتخابات التي بنيت على أساس المحاصصة واتسامها بعدم الحيادية.إعادة ترشيح نفس الوجوه السابقة على الرغم من تورطهم أو اشتباه تورطهم بقضايا فساد وعدم إقصاءهم.عدم ضمان نزاهة الإنتخابات.الفساد السياسي المستشري في مفاصل الدولة.

3. الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:

يعيش المواطن يوميات صعبة جراء عدة مشكلات تعترضه، من تدهور القدرة الشرائية جراء ارتفاع أسعار المواد الواسعة الاستهلاك إلى البطالة، وندرة بعض المواد، وتدني الأجور وغيرها، الأمر الذي يجعل النشاط السياسي آخر اهتماماته، بل على العكس قد لا يلتفت إلى كل ما يرمز للسياسة.

وعليه، نجد أن المستوى المعيشي والقدرة الشرائية والنظام التعليمي والمهنة والسن، عوامل مؤثرة بحجم ومدى التصويت أو الامتناع عن التصويت في الانتخاب، كما أن الفقر والبطالة يلعبان دورا هاما للزيادة في نسبة الامتناع بسبب نقص الإمكانات الاقتصادية التي تجعله لا يميل الى الاهتمام بالسياسة، وكما أن البطالة تعبر عن فشل النظام السياسي،وهو بدوره يؤدي الى عدم ثقة الناخبين بالنخب السياسية (الأحزاب والقوى السياسية) التي سيطرت على مفاصل الدولة.[9]

وهو ما يتطلب التمسك بالدور الاجتماعي للدولة ودعم المواد والسلع الأساسية، حيث أن العدالة الاجتماعية أساس الاستقرار الذي ينشده المواطن، والذي لا يمكن أن يتحقق إلّا في ظل توزيع عادل للثروات والقضاء على الفساد .

ولعل تصاعد منحى الهجرة غير الشرعية عبر القوارب نحو أروبا، دليل على تراجع الأوضاع الاجتماعية ،وان الامتناع عن التصويت هو وسيلة لإيصال مطالبهم خاصة فئة الشباب، ولاسيما الكفاءات و خريجي الجامعات.[10]

وعليه فأن الوضع الاجتماعي له تأثير مباشر على الفتور السياسي الذي يؤدي إلى تجاهل المواطنين للعملية الانتخابية ، فالبلدان التي تعرف أزمة اجتماعية تتعلق بارتفاع الأسعار وتدهور القدرة الشرائية إلى مستويات تنذر بالخطر، تدفع المواطن إلى الاهتمام بشكل أكبر في كيفية تأمين حاجياته اليومية دون الاهتمام بالسياسة والخوض فيها، وعليه نجد أن المشكلة الأساسية هي اتساع هوة عدم الثقة بين المواطن والسلطة بسبب عجز هذه الأخيرة عن ضمان الشروط الأساسية للعيش الكريم، وبقاء الوعود التي تم إطلاقها لتحسين الإطار المعيشي مجرد وعود لم تعرف تجسيدا على أرض الواقع، وهو ما يؤثر بشكل كبير على نسبة المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية.

4.أسباب غير ارادية وزمنية

تتمثل الأسباب غير إرادية بعدم قدرة الفرد مثل حالة الشيخوخة والمرض، أو البعد عن مكاتب التصويت، وان الأسباب الزمنية تدخل في زمن الذي أقيمت فيه الانتخابات، ونوعها ومدى أهميتها، وأيضا تأثير الظروف التي تجري فيها الانتخابات.[11]كذلك تعقد نمط الاقتراع، والذي من الصعب على الناخبين فهم هذا النمط، وأيضا الإخلال بعملية التحول السياسي ،[12] حيث تعتبر الانتخابات إحدى الوسائل الرئيسية للديمقراطية، ومن ثمة فان سلامة هذه العملية الانتخابية من أولها إلى أخرها ، يقدم مصداقية للجماهير على وجود ديمقراطية حقيقية، وفي هذا السياق تشير الإحصائيات إلى تعاظم نسب المشاركة السياسية بعد موجات التحول الديمقراطي، وهو ما يوضح العلاقة بين الانتخابات والتحول السياسي نحو الديمقراطية.

كذلك ظاهرة "الترحال السياسي"أو "المرشحون الرحل"، ويقصد بها أن الأفراد الذين انتخبوا سابقا مع حزب معين، كلما جاءت انتخابات جديدة غيروا انتماءهم الحزبي، متجاهلين المبدأ التعاقدي بينهم وبين المرشح.

وعليه؛ فلابد من ابتداع طرق جديدة لكسب المواطنين للمشاركة في الإنتخابات وإعادة الثقة في النظام السياسي والحياة السياسية بشكل عام.

رابعا: طبيعة الانتخابات التشريعية التونسية لعام 2022

شهدت تونس في 17 ديسمبر2022، أول انتخابات تشريعية منذ تولي الرئيس قيس سعيد السلطة التنفيذية والتشريعية في البلاد في 25 جويلية 2021.[13]كما تأتي هذه الانتخابات في يوم الذكرى الثانية عشرة لاندلاع الثورة في تونس عام 2011، وأصبح هذا التاريخ بقرار من الرئيس" قيس سعيد" التاريخ الرسمي للاحتفال بالثورة بدل الرابع عشر من يناير. وقد أصدر الرئيس التونسي "قيس سعيد" تعديلات جوهرية على القانون الانتخابي لعام 2014، ومن أبرز هذه التعديلات اعتماد طريقة الاقتراع على الأفراد بدل القوائم، والتصويت على دورتين، وإقرار مبدأ سحب الوكالة من النواب المنتخبين، وخفض عدد أعضاء مجلس نواب الشعب من 217 إلى 161، منهم 10 نواب عن التونسيين المقيمين بالخارج.[14]

نلاحظ أن هذه الانتخابات جاءت كانعكاس لمشروع الرئيس "قيس سعيد" أو لتنظير جديد وفكرة جديدة تتمثل في الانتخاب على الأفراد، وقد برز هذا التوجه لدى الرئيس "قيس سعيد" منذ توليه السلطة، فقد كان معاديا للأحزاب ويعتبر أن التجربة الحزبية ، أو التجربة الديمقراطية في نسختها الحزبية فاشلة، وبالتالي القانون الانتخابي في الحقيقة هو انعكاس لإرادته بتصفية الأحزاب وطرح ديمقراطية أخرى تسمى " الديمقراطية القاعدية"، وفي هذا الصدد القانون لا يمنع الأحزاب من المشاركة ، ولكن يسمح لها بالمشاركة عبر الأفراد.

من جهة أخرى نجد أن الانتخابات البرلمانية لعام 2022 كانت الأولى من نوعها منذ الثورة، حيث أقيمت في غياب الأحزاب التقليدية والأحزاب الكبرى، مع اتهامها بالفساد وأنها المسئولة عن العشرية السوداء ، والى حد ما تشويه الأحزاب وفترة حكمها، وديمقراطية الأحزاب ومحاكمة رموزها ونواب البرلمان السابق.

وتأتي هذه الانتخابات لاختيار أعضاء مجلس نواب جديد، ينظمها القانون الانتخابي الذي أصدره الرئيس " قيس سعيد" في 15 سبتمبر2022. ووفق الهيئة المستقلة للانتخابات بلغت نسبة المشاركة في الاقتراع 11.22%، أي ما يمثل مليونا و25 ألف ناخب من مجموع 9 ملايين و163 ألفا مسجلين باللوائح الانتخابية،لاختيار 161 نائبا، وتنافس على مقاعد البرلمان 1058 مرشحا، بينهم 120 امرأة فقط[15].

وخارجها، ويوضح الجدول رقم (1) نتائج الانتخابات التشريعية التونسية 2022 داخل تونس كما يلي:

الولاية	الدائرة الانتخابية	عدد المترشحين	عدد الناخبين المسجلين	اسم المرشح(ة) الفائز(ة)	الأصوات في الدور الأول	النسبة في الدور الأول
تونس	حلق الوادي	1	570،28	هشام حسني	1558	%100
تونس	حي الخضراء – المنزه	1	847،76	ثابت العابد	2956	%100

تونس	المدينة – باب سويقة	2	821،65	آمال المؤدب	1704	%56.26
تونس	باب البحر – سيدي البشير	1	937،79	عادل البوسالمي	2658	%100
أريانة	أريانة المدينة	2	613،136	نجلاء اللحياني	5001	%74.83
أريانة	سكرة 2	1	456،29	فاتن النصيبي	1383	%100
أريانة	روّاد 1	2	242،28	أيمن البوغديري	1134	%61.03
أريانة	روّاد 2	1	727،35	عبد الحليم بوسمة	1689	%100
أريانة	قلعة الأندلس – سيدي ثابت	3	296،34	فيصل الصغير	1975	%51.23
بن عروس	المروج – بئر القصعة	1	482،71	ماهر بوبكر الحضري	2336	%100
بن عروس	المروج – فرحات حشاد	2	840،37	وجدي الغاوي	934	%52.6
بن عروس	رادس – مقرين	3	483،63	إبراهيم بودربالة	3700	%55.65
منوبة	دوار هيشر	2	246،61	علي بوزوزيّة	2317	%54.93
بنزرت	بنزرت الشمالية	2	270،113	سامي السيد	2565	%59.53
جندوبة	جندوبة الشمالية – فرنانة	5	710،84	محسن هرمي	3524	%51.89
سوسة	سيدي الهاني – القلعة الصغرى	2	525،34	محمود العامري	1991	%54.94
سوسة	الزاوية – القصيبة – الثريات	2	165،20	يوسف التومي	2543	%68.2
مدنين	بني خداش	1	987،19	عبد السلام الحمروني	1332	%100
مدنين	جربة حومة السوق	4	792،56	غسان يامون	2756	%51.2

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر التالي : الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

ويوضح الجدول رقم (2) نتائج الانتخابات التشريعية التونسية 2022 داخل تونس كما يلي:

الدائرة الانتخابية	عدد المتنافسين	عدد الناخبين المسجلين	اسم المرشح(ة) الفائز(ة)	الأصوات	النسب المحصل عليها
فرنسا2	1	599،73	عمر برهومي	521	%100
فرنسا 3	1	308،31	رياض جعيدان	665	%100
إيطاليا	1	128،50	سامي بن عبدالعالي	644	%100

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر التالي : الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

يعتبر حجم الاقبال على صناديق الاقتراع من ضمن ما تقيم به أي انتخابات، غير أن انتخابات17 ديسمبر2022 التشريعية في تونس، شكلت انقلابا على تلك القاعدة، فكما لم يحدث لا قبل الثورة ولا بعدها ، امتنع عن التصويت أكثر من92% من أصل نحو 9 ملايين ناخب تونسي مسجل، أي أن عدد المقترعين كان في حدود800 ألف شخص لا أكثر.[16]

لم تفصح نتائج الانتخابات البرلمانية الا عن 7% بالمئة فقط من تركيبة البرلمان ، وهو ما يعني الذهاب مباشرة نحو دور ثان كما ينص على ذلك القانون الانتخابي.فأكثر من مليون ناخب قصد صناديق الاقتراع بنسبة مشاركة بلغت ما يقارب 11.22%،[17]هي نسبة متدنية تحمل رسائل مباشرة للطبقة السياسية، ودليل على تراجع شعبية الرئيس ومشروعه، وطعنا في المسار الانتخابي، كما تمثل نسبة المشاركة الضعيفة عقابا جماعيا للقوى السياسية سلطة ومعارضة.

ويعزى هذا الضعف في المشاركة إلى أن مشروع الرئيس لم يكن واضحا للمواطن التونسي، وثانيا لم يجري مناقشته وبقي نسبيا غامضا وجزء منه سري، إلا في المراحل الأخيرة وبأشخاص غير مؤهلة بشرح قضايا تهم الدولة، والسبب الثالث هو تصرف الرئيس بشكل إقصائي، أي أنه لم يشرك مختلف القوى السياسية والاجتماعية بمعنى أراد تصفية الأحزاب وكل منهم فاسدين فكريا، وهو ما خلق قطيعة واستبدال للطبقة السياسية وللنخب الثقافية. وبالنتيجة المواطن التونسي لم يقتنع بالمسار الذي سار فيه رئيس الجمهورية "قيس سعيد"،لأنه إقصائي ولأنه مغلق ولأنه لم يشركهم في هذه العملية، ومن جهة أخرى وجد الناخبين والمواطنين التونسيين أنفسهم في مأزق اقتصادي واجتماعي لم يلمسوا أي جدية في حل المشكلات المطروحة ولهذا قرروا في الأخير أن يلجئوا الى المقاطعة و الانسحاب من الشأن السياسي . خاصة أن الذين ترشحوا في الانتخابات هم أشخاص غير معروفين لا يملكون رؤى وبرامج ، لا يتمتعون من الحد الأدنى على القدرة على الإقناع أو أنهم يمكن أن يساهموا في إنعاش الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولذلك في الأخير المواطنون التونسيون فضلوا العزوف في هذه الانتخابات الاستثنائية والهامة.لأنها لا تمثل انتخابات برلمانية فقط وإنما هي أيضا تضع

الرئيس على المحك بمعنى أنهم صوتوا ضد الرئيس أكثر من كونهم صوتوا لصالح بعض النواب.وان جزء هام من الرأي العام قد قاطع هذه الانتخابات، تجلى ذلك في مشاركة الشباب التي لم تتعدى6% والنساء 30%وهي نسب ضعيفة.

هذه الشعبية الضعيفة جعلته في موقف ضعيف أمام دول وحكومات حاول أن يمرر لها أنه يمثل ثورة جديدة. وهو ما كان له تداعيات أضعفت موقف الدولة التونسية في المحافل الدولية وعلى نحو عاجل موقفها خلال المفاوضات مع صندوق النقد الدولي حول قرض مهم لاقتصاد البلاد المتعثر [18].

من جهة أخرى، مثل رد الفعل الشعبي التونسي (العزوف الانتخابي) معاقبة لمنظومة "قيس سعيد" لفشلها في تسيير الشأن العام سيما في المستويين الاقتصادي والاجتماعي ، تجلى في تراكم متسارع وغير مسبوق لأزمات تنذر بكوارث على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، نقص فادح في المواد الأساسية، غلاء مشط في الأسعار، تضييق أمني كبير على الحريات، سن للقوانين بشكل أحادي دون الرجوع الى جهة استشارية.

خامسا: أسباب ودلالات العزوف الانتخابي في تونس

انتهت الانتخابات البرلمانية في تونس وسط عزوف نسبة كبيرة من الناخبين، عن المشاركة، حسب المؤشرات،والذي مرده جملة من الأسباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهي كالتالي:

1.الأسباب السياسية

يوصف الوضع السياسي في تونس على أنها تعيش أزمة سياسية حادة، باعتبار أن تراكم الأزمات وتداعيها وتواصلها بشكل متتالي جعل من الوضع السياسي ضاغط جدا على الشارع التونسي، كما أن هناك إحساس بوطأة الضغط الذي يمثله الوضع السياسي على الشرائح الاجتماعية المختلفة، وفي هذا السياق طرحت إجراءات سياسية متتالية منذ جانفي 2022، وصولا إلى آخر محطة هي 17 ديسمبر2022، غير أنه لوحظ أن كل هذه الإجراءات المتمثلة في الاستشارة الوطنية، ثم الحوار الوطني ، ثم الانفراد بصياغة الدستور ، ثم الانتخابات، لم تحظى بالإجماع الوطني[19] وبالقدرة على أنها تمثل بالفعل غالبية الشعب التونسي، كالمنظمات الاجتماعية والمنظمات الحقوقية التي غيبت ولم تحظى بأي تمثيل في هذه الإجراءات التي صدرت، ولم تحظى بفرصة للتعبير عما تراه بخصوص مستقبل تونس.

نلاحظ أن التجربة السياسية في حد ذاتها أو محاولة تغيير الواقع الاجتماعي والاقتصادي عبر إصدار مراسيم متتالية وإصدار قوانين مختلفة لم يتمكن من تغيير الواقع.

ومن جهة أخرى يعود ذلك إلى الوضعية السياسية غير السليمة، حيث تم استبعاد الأحزاب، وحتى الاحزاب التي تؤيد الرئيس ، وجدوا أنفسهم لا يستطيعون التعبير عن أنفسهم باعتبارهم أحزاب، وقد اضطروا للترشح باعتبارهم أفراد قبل أن يكونوا أحزاب فعليين، لهم كيان اعتباري ونشاط سياسي، من خلال عدم مشاركة الأحزاب في مستوى صياغة حتى جملة مقترحات تم الرجوع إليها في أي خيار من خيارات الرئيس "قيس سعيد"، إضافة إلى عدم وجود فعل حزبي داخل دائرة القرار إن كان ذلك في الحكومة أو حتى في دائرة الاستشارة للرئيس قيس سعيد، ومن خلال القانون الانتخابي بالتصويت على الأفراد وليس على القوائم، وبالتالي الوضع السياسي في تونس تسوده الفوضى وعدم الوضوح والغموض.

وبالنتيجة استشعر الشارع التونسي أنه لا يوجد منجز سياسي يوجد قرارات وإجراءات ، أما من حيث المنجز الذي يستفيد منه المواطن التونسي، لا يوجد ولم يتحقق على أرض الواقع.

2.الأسباب الاقتصادية والاجتماعية

تعيش تونس واحدة من أسوء سنواتها منذ نشأة الدولة التونسية الحديثة، خصوصا مع فشل كلّ من الرئيس "قيس سعيد" ورئيسة حكومته،" نجلاء بودن"، في إخراج البلاد من أزمتها الراهنة ، فالوضع الاقتصادي والاجتماعي أصبح يتفاقم بصورة تدريجية ليس بالشكل الذي كان يحدث عليه سابقا من سنة لأخرى، بل أصبحت الأزمات في تونس تبرز وتصعد للواجهة من شهر لشهر، وحتى من أسبوع لأسبوع. حيث تُواجه تونس منذ شهور شحا متزايدا في التزود ببعض المواد الأساسية، كالسُكّر والسميد والزيت والقهوة، إضافة إلى المحروقات والأدوية، مع ارتفاع الأسعار بشكل جُنوني يكاد يكون يوميًا، [20]مما أثّر على القدرة الشرائية وعلى معيشة المواطن التونسي الذّي أصبح غير قادر حتى على تحمل كلفة نفقاته اليومية.

وهنا يأتي دور الأنظمة السياسية لإدارة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحل الأزمات. وبالتالي تكمن مشكلة النظام ا لتونسي في كونه لم يحاول إيجاد حل للازمات الاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها البلاد، واتجه إلى التركيز على إعادة تغيير القوانين، وتغيير الدستور، وتغيير قوانين الانتخاب وهو ما لم يعد بالفائدة على المواطن التونسي. والذي يظهر بشكل واضح في نسبة العزوف الانتخابي التي وصلت إلى 92%.

وعليه الوضع الاجتماعي والاقتصادي هو الموضوع الأساسي في الشارع التونسي، والمواطن التونسي معني بالوضع لاجتماعي والاقتصادي قبل أي شيء . وهو ما يعني أن هناك أصوات غاضبة ضد السلطة تطالب بالحد الأدنى من السيطرة على الأسعار والاهتمام بمصالح المواطنين وحقوقهم، ومن ناحية ثانية نلاحظ عودة ظاهرة الاعتصامات بقطع طرقات بعض المدن، للتعبير على أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي لم يعد مقبولا.

ومن خلال الدراسة يمكن عرض بعض النتائج كالتالي:

النتائج

1- إن المشاركة السياسية تعد من أهم العناصر الدالة على ديمقراطية النظام السياسي.

2- العزوف الانتخابي ينشئ نتيجة تداخل عدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية.

3- من أهم أسباب عزوف المواطنين التونسيين عن الانتخابات هو انعدام الثقة في الأشخاص المنتخبين.

4- لم يكن للشباب أي نصيب في أغلب الهيئات القيادية للأحزاب والقوى السياسية.

5- العزوف الانتخابي هو رد حاسم وواضح من طرف الشعب التونسي لمعاقبة الطبقة السياسية .

6- المسار الفردي الذي اختاره الرئيس،وتغيير نظام الاقتراع، أنتج خيبة أمل لدى المواطن التونسي، يضاف إلى ذلك الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعيشها البلاد.

التوصيات

1- ضرورة إعادة الثقة بين الشعب و الطبقة السياسية، من أجل ضمان قدر اكبر من المشاركة في الانتخابات الديمقراطية.

2- يجب على القوى السياسية أن تكون برامجها الانتخابية التزاما معنويا وأخلاقيا، وتلبي طموحات الشعب التونسي، والتي من شانها خلق دافع للمشاركة السياسية.

3- أن يكون هدف القوى السياسية مصلحة الشعب وليس جعل الانتخابات وسيلة لتسلم السلطة.

4- ابتداع طرق جديدة لكسب المواطنين للمشاركة في الانتخابات وإعادة الثقة في النظام السياسي والحياة السياسية للوصول إلى إصلاح حقيقي.

الهوامش:

[1] Mounia Bennani,chribi,Acte de votre et d'abstention a casablanca, dans :scénes et coulisses de l' election au Maroc ,les législatives2002,Karthala,Paris,2004,p178.

[2] معجم بلاكويل للعلوم السياسية، فرانك بيلي، مركز الخليج للأبحاث، 2004،ص3.

[3] فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صارصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998، ص338.

[4] عبدون ديهية وهندل صونية، الاغتراب السياسي دراسة حالة العزوف الانتخابي في الجزائر 2012-2017، رسالة ماستر، ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو،2018، ص40.

5 Pierre Bréchon ,La signification de l'bstention électorale ,Hall archives-ouvertes,Texte rédigé à l'occasion d'un séminaire doctoral à l'Université libre de Bruxelle(ULB), Le 29..2010.

[6]حبيس حسين، الشباب والانتخابات دراسة في محددات العزوف الانتخابي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2،2016، ص68.

[7]ليلة باندو، سميرة صبايحي، أزمة المشاركة الإنتخابية في منطقة القبائل: دراسة مسحية على عينة من مواطني ولاية تيزي وزو(1990–2015)، رسالة ماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو،2016، ص54.

8 Garrigovote et le vertu ,comment les francais sont devenu électeurs ?,Paris,Presses de la FNSP,1992,p11

[9]عبدو ديهية، هندل صونية، مرجع سبق ذكره، ص .46

[10] سمية دهام كاظم، علي سعدي عبد الزهرة جبير، العزوف عن الانتخابات البرلمانية العراقية دراسة حالة انتخابات عام (2018و2021)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد27، 2022، ص.260

[11] عصام بن الشيخ، الانتخابات الرئاسية في الجزائر" دراسة في السلوك الانتخابي"، مجلة الديمقراطية،العدد8، 5 جوان 2018، ص.6

[12] سمية دهام كاظم، علي سعدي عبد الزهرة جبير، العزوف عن الانتخابات البرلمانية العراقية، مرجع سبق ذكره، ص260.

13 صبرا المنصر، الانتخابات التشريعية في تونس، نظر بتاريخ10 جانفي2023، متاح على الرابط التالي:https://graphics.france24.com/a/r

[14] حمادي معمري، مباهي ملامح مشروع قانون الانتخاب الجديد في تونس، متاح على الرابط التالي: نشر بتاريخ 17 سبتمبر2022، نظر بتاريخ 19 جانفي 2023، متاح على الرابط التالي:https://www.independentarabia.com/node ،

[15] الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، متاح على الرابط التالي: https://www.isie.tn/ar/

[16] الأناضول، قبل ظهور نتائج تشريعيات تونس.. مطالب بانتخابات رئاسية مبكرة (محصلة)، نشر بتاريخ18 ديسمبر2022، نظر بتاريخ10 جانفي 2023، متاح على الرابط التالي:https://www.aa.com.tr/ar/

[17] الميادين، تونس: 11.22% نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية، نشر بتاريخ 19 ديسمبر 2023، نظر بتاريخ 9 جانفي 2023، متاح على الرابط التالي : https://www.almayadeen.net/news/politics

[17] اي أف أم ، وزيرة المالية: الاتفاق النهائي مع صندوق النقد الدولي سيكون في أوائل سنة 2023، نشر بتاريخ 26 ديسمبر2022، نظر بتاريخ 14، جانفي 2023، متاح على الرابط التالي:https://www.ifm.tn/ar/article،

[18] صبرا المنصر، من الاجراءات الاستثنائية الى مشروع الدستور الجديد، نظر بتاريخ 12 جانفي 2023، متاح على الرابط التالي:https://graphics.france24.com/ar

[19] الترا تونس، تواصل أزمة نقص المواد الأساسية.. عزوف موزعي المواد الغذائية بالجملة عن العمل، نشر بتاريخ 9جانفي 2023، نظر بتاريخ 15 جانفي 2023، متاح على الرابط التالي:https://ultratunisia.ultrasawt.com/